

مؤشر مدركات الفساد 2020:

الوصف التفصيلي للمصادر

جرى الإستعانة بـ 13 مصدرا لإعداد مؤشر مدركات الفساد لسنة 2020 وهي:

1. السياسة القُطرية وتقييم المؤسسات لبنك التنمية الإفريقي 2018.
2. مؤشرات الحوكمة المستدامة الصادرة عن مؤسسة برتلسمان (Bertelsman Stiftung) للعام 2020.
3. مؤشر التحول الصادر عن مؤسسة برتلسمان (Bertelsman Stiftung) للعام 2020.
4. تصنيف المخاطر للدول، الصادر عن وحدة التحريات الإقتصادية لمجموعة الإيكونوميست (Economist) لسنة 2020.
5. تقرير فريدم هاوس (Freedom House) عن الدول التي تمر بمرحلة انتقالية لسنة 2020.
6. تصنيف المخاطر للدول الصادر عن وكالة غلوبال إنسايت (Global Insight) لسنة 2019.
7. الكتاب السنوي للتنافسية العالمية - استطلاع آراء التنفيذيين، الصادر عن المعهد الدولي للتنمية عام 2020.
8. التقييم الآسيوي الصادر عن الشركة الإستشارية لتقييم المخاطر السياسية والإقتصادية لسنة 2020.
9. الدليل العالمي لمخاطر الدول الصادر عن مؤسسة خدمات المخاطر السياسية لسنة 2020.
10. سياسة البنك الدولي القُطرية وتقييم المؤسسات لسنة 2019.
11. إستطلاع آراء التنفيذيين الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي لسنة 2019.
12. مؤشر استطلاع آراء الخبراء الصادر عن المشروع العالمي لسيادة القانون لسنة 2020.
13. مشروع أنماط الديمقراطية (v.10 V-Dem) لسنة 2020.

1. تقييم السياسات القُطرية للبنك الإفريقي للتنمية وتقييم المؤسسات لسنة 2018.

الرمز: AFDB

سنة الإصدار: 2019

نوع التقييم: تقييم الخبراء

مصدر البيانات: البنك الإفريقي للتنمية

البنك الإفريقي للتنمية هو بنك إنمائي إقليمي متعدد الأطراف، يُعنى بتعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في بلدان القارة الإفريقية.

وتتدرج معدلات الحوكمة للبنك الإفريقي للتنمية لعام 2018، كجزء من السياسة القُطرية وتقييم المؤسسات، التي تُقيم جودة الإطار المؤسسي للبلدان من حيث الكفاءة، في إطار تعزيز استخدام المساعدة الإنمائية. ويسعى التقييم الحالي للبنك الإفريقي للتنمية الى تحقيق الحد الأقصى من الإتساق والإنسجام بين جميع البلدان الأعضاء التي خضعت للإستطلاع في المنطقة. إضافة الى ذلك، ومن أجل الإمتثال لإعلان باريس وروما بشأن فعالية المساعدات وتنسيقها واتساقها، غير البنك الإستطلاع والإرشادات كي يتماشى التقييم مع إرشادات البنك الدول والبنك الآسيوي الإنمائي، وهو ما يعزز المقارنة فيما بين النظم والتعاقد بينها.

وتتولى مجموعة من الخبراء القُطريين في الإقتصاد من أصحاب الخبرة العريقة في تحليل السياسات، القيام بعملية تقييم السياسات القُطرية والمؤسسية. كما أن معرفة هؤلاء الخبراء تُستكمل من الجهات المحلية التي تقدم إسهاماتها الكمية والنوعية. وأيضاً تُستخدم النقاشات بين النظراء لرصد جودة النتائج.

الأسئلة المتعلقة بالفساد:

يُطلب من الخبراء تقييم:

الشفافية والمساءلة والفساد في القطاع العام.

يُقيم هذا المعيار مدى مساءلة المسؤولين التنفيذيين أمام ناخبهم وأمام السلطتين التشريعية والقضائية، إزاء استخدام الأموال وتبعات أفعالهم ومدى مساءلة الموظفين العموميين حول استخدام الموارد والقرارات الإدارية والنتائج التي تحققت. ويتم تعزيز هذين المستويين من المساءلة من خلال الشفافية في صنع

القرار ومؤسسات التدقيق العام والوصول الى المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب والتدقيق العام والتدقيق الصحفي. ويتعين تقدير وزن الحكومات الوطنية والفرعية على النحو المناسب."

ويقع تصنيف كل من الأبعاد الثلاثة على نحو منفصل:

(أ) مساءلة السلطة التنفيذية على أساس إشرافها على المؤسسات ومساءلة الموظفين العموميين على قاعدة أدائهم.

(ب) قدرة المجتمع المدني على الوصول الى المعلومات المتعلقة بالشؤون العامة.

(ج) الإستحواذ على الدولة من قبل أصحاب المصالح الشخصية الضيقة.

وبالنسبة للتقييم الكلي، تُقاس كل من هذه الأبعاد على قدم المساواة.

يمكن الإطلاع على الإستبيان في الرابط هنا:

<https://cpia.afdb.org/documents/public/cpia2018-questionnaire-en.pdf>

وثمة مزيد من المعلومات حول المنهجية متوفر على الموقع:

<https://cpia.afdb.org/documents/public/cpia-methodology-en.pdf>.

الدرجات

يتراوح نطاق الدرجات من 1 (ضعيف جدا) الى 6 (قوي جدا).

البلدان الخاضعة للتقييم

54 دولة من القارة الإفريقية.

تُقيم البلدان وفقا لأدائها خلال سنة التقييم استنادا الى المعايير الواردة في كتيب صياغة التقييم والذي يجري تحديثه سنويا. ويتم التقييم على ثلاثة مراحل تتضمن: (أ) تقييم الدول من قبل الفرق القطرية، (ب) مراجعة جميع الدرجات من قبل خبراء القطاع المعني، (ج) تبني التقييمات النهائية في إطار نقاشات مفتوحة بين فرق العمل القطرية والأشخاص الذين يقومون بالمراجعة.

البيانات المتاحة

تُنشر مجموعة البيانات الواردة في التقييم سنويا منذ عام 2004. وجرى تجميع تقييم الحوكمة لعام 2019 ما بين سبتمبر ونوفمبر 2018 ونشرت في ابريل 2019.

البيانات متوفرة للجمهور في الرابط التالي:

<https://cpia.afdb.org/?page=data&subpage=database>

2. مؤشرات الحوكمة المستدامة الصادرة عن مؤسسة برتلسمان (Bertelsmann Stiftung)

لسنة 2020

الرمز: (SGI) BF

سنة الإصدار: 2020

نوع التقييم: الجمع بين البيانات الكمية وتقييمات الخبراء النوعية.

مزود البيانات: Bertelsmann Stiftung

تأسست مؤسسة Bertelsmann Stiftung عام 1977 كمؤسسة خاصة. وبصفتها مركزا للأبحاث، تعمل على تحسين التعليم وتعزيز النظام الإقتصادي ليصبح أكثر عدلا وفعالية وإرساء نظام وقائي للرعاية الصحية، وتفعيل المجتمع المدني وتعزيز الوعي على الصعيد الدولي. وتعتبر Bertelsmann Stiftung مؤسسة مستقلة وغير حزبية. وهي تصمم وتطلق وتدير مشاريعها الخاصة.

وتعاين مؤشرات الحوكمة المستدامة مستوى الحوكمة وبلورة السياسات في جمع الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية، وفي الإتحاد الأوروبي لتقييم حاجة كل دولة للإصلاحات وقدرتها على تطبيقها.

وتُحتسب المؤشرات من خلال بيانات كمية من المنظمات الدولية، ثم يتم إثراؤها بتقييمات نوعية من خبراء قُطريين بارزين. ولتقييم كل دولة، يتولى خبيران بارزان (أو أكثر) هذه المهمة خلال كل دراسة إستقصائية حول مؤشرات الحوكمة المستدامة.

للمزيد من المعلومات حول المنهجية، انظر :

<https://www.sgi-network.org/2020/Methodology>.

الأسئلة المتعلقة بالفساد

يُطلب من الخبراء تقييم:

منع الفساد

"السؤال د 4-4: إلى أي مدى يُمنع أصحاب الوظائف العمومية من استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية؟"

يتناول هذا السؤال أسلوب الدولة والمجتمع في منع الموظفين العموميين والسياسيين من قبول الرشاوى من خلال تطبيق آليات تضمن نزاهة الموظفين العموميين: مراقبة نفقات الدولة وتنظيم تمويل الأحزاب ونفاذ المواطن ووسائل الإعلام الى المعلومات ومساءلة الموظفين العموميين (إعلانات الأصول وقواعد تضارب المصالح ومدونات السلوك)، ووضع نظم شفافة للمشتريات العمومية، والملاحقة القضائية الفعلية للفساد.

الدرجات:

تُعطى الدرجات من:

- النقطة الأدنى 1، حيث "بإمكان الموظفين العموميين إستغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية، كما يحلو لهم دون الخشية من التبعات القانونية أو تشويه السمعة."
- إلى النقطة الأعلى 10، حيث "تمنع الآليات القانونية والسياسية وآليات النزاهة في الوظيفة العمومية بشكل فاعل الموظفين العموميين من سوء إستغلال مناصبهم."

ويمكن الإطلاع على الاستطلاع في الرابط التالي:

: <http://www.sgi-network.org/2018/Questionnaire>

الدول الخاضعة للتقييم:

41 دولة من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية.

ولتقييم كل دولة، يتولى خبيران بارزان (أو أكثر) هذه المهمة من خلال استطلاع يُجرى حول مؤشرات الحوكمة المستدامة. ويقوم 8 منسقين بدعم عمل الخبراء على الإستبيان. ويتولى المجلس الإستشاري

لمؤشرات الحوكمة المستدامة مناقشة النتائج والموافقة عليها. ويعرض كتاب قواعد مؤشرات الحوكمة المستدامة، الذي يحتوي على تفاصيل الإستطلاع، شرحا واضحا لكل سؤال حتى يفهم كل الخبراء الأسئلة على النحو ذاته.

(https://www.sgi-network.org/docs/2020/basics/SGI2020_Codebook.pdf).

ويتم تجميع البيانات النوعية بشكل مركز من قبل فريق العمل المعني بمشروع مؤشرات الحوكمة المستدامة من إحصاءات رسمية ومنشورة للجمهور (أساسا من مصادر منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية).

وتجري عملية التقييم التي تقوم بها شبكة خبراء المشروع وفقا لست مراحل من مراجعة النظراء في إطار موجزد. والهدف من هذه العملية هو ضمان صلاحية تقييمات الخبراء وموثوقيته.

المعلومات المتاحة

تُشرت أول مرة عام 2009، وأصبحت الآن تنشر سنويا. نُقيم آخر نسخة من مؤشرات الحوكمة المستدامة، الفترة الممتدة من نوفمبر 2018 انتهاءً في 2019.

بيانات مؤشرات الحوكمة المستدامة لعام 2020 متاحة للجمهور في الرابط التالي:

https://www.sgi-network.org/docs/2020/basics/SGI2020_Scores.xlsx.

3. مؤشر التحول الصادر عن منظمة برتلسمان (Bertelsmann Stiftung) 2020

الرمز: (TI) BF

سنة النشر: سيتم النشر عام 2020

نوع التقييم: إستطلاع نوعي لأراء الخبراء

مزود البيانات: Bertelsmann Stiftung

تأسست منظمة Bertelsmann Stiftung عام 1977 كمؤسسة خاصة. وبصفتها مركزا للأبحاث، تعمل على تحسين التعليم وتعزيز النظام الإقتصادي ليصبح أكثر عدلا وفعالية وعلى إرساء نظام وقائي للرعاية الصحية، وتفعيل المجتمع المدني وتعزيز الوعي على الصعيد الدولي. وتعتبر Bertelsmann Stiftung مؤسسة مستقلة غير حزبية. وهي تصمم وتطلق وتدير مشاريعها الخاصة.

يوفر مؤشر التحول الإطار لتبادل أفضل ممارسة ما بين القائمين على الإصلاح. وبموجب هذا الإطار، ينشر مؤشر التحول الصادر عن منظمة برتلسمان، تصنيفين هما: مؤشر الحالة ومؤشر الإدارة، ويستند كلاهما الى تقييم معمق لـ 137 دولة. وترتكز الدرجات الى التقارير القطرية المفصلة والتي تُقيم 52 سؤالا مُقسمة الى 17 معيارا.

ويتولى خبيران إجراء التقييم لكل دولة. وتنقسم تقييمات الدول الى قسمين: التقييم الكتابي لحالة التحول وأداء الإدارة في دولة ما (التقرير القطري) والتقييم العددي لحالة التحول وأداء الإدارة (تقييمات الدولة). ويقوم الخبير القطري بمنح الدرجات، التي يقوم خبير قطري آخر بمراجعتها دون الكشف عن هوية الخبير الأول، حيث يقدم تقييما مستقلا ثانيا عن الدولة. ويتم التحقق من هذه الدرجات التي منحها الخبيران، وتعرض للنقاش على المنسقين الإقليميين لضمان مقارنتها فيما بين الأقاليم وفي نفس الإقليم. بالإضافة الى ذلك، أدرج مؤشر التحول الصادر عن منظمة برتلسمان طبقة إضافية من التحقق من أن الدرجات الممنوحة تتماشى مع البيانات الكمية لكل دولة.

الأسئلة المتعلقة بالفساد

يُطلب من الخبراء تقييم:

"السؤال 3.3: إلى أي مدى يتعرض أصحاب الوظائف العمومية الذين أسأؤوا استغلال مناصبهم للملاحقة القضائية أو للعقاب؟"

يتراوح نطاق التقييم من:

- أدنى درجة 1 حيث "الموظفون العموميون الذين ينتهكون القانون ويمارسون الفساد، يمكنهم القيام بذلك دون أدنى خوف من التبعات القانونية أو تشويه السمعة."
- إلى أعلى درجة 10 حيث "أن الحكومة ناجحة في إحتواء الفساد، وكل آليات النزاهة قائمة وفعالة."

الدرجات:

تُحدد الدرجات على مقياس يتراوح بين 1 إلى 10 درجات، حيث أن النقطة 1 تمثل أدنى مستويات الفساد في حين تمثل النقطة 10 أعلاها.

ودرجة كل دولة تمثل المعدل للسؤالين. ويمكن الإطلاع على كتاب قواعد مؤشر Bertelsmann Stiftung للتحويلات لعام 2020 في الرابط التالي:

https://www.bti-project.org/content/en/downloads/codebooks/BTI_2020_Codebook.pdf.

يستند مؤشر منظمة برتلسمان على استطلاع نوعي لآراء الخبراء، حيث تُحول فيه التقييمات المكتوبة إلى معدلات رقمية وتخضع للمعاينة وفقا لعملية مراجعة على عدة مراحل حتى تتسنى إمكانية المقارنة في المنطقة ذاتها وبين المناطق. ولعملية التقييم مكون كمي وآخر نوعي، ويتولى الإشراف على كل مكون خبيران قطريان. وكقاعدة من قواعد التقييم، يشارك في عملية التقييم خبير أجنبي وآخر محلي. وهذا يضمن الأخذ بالإعتبار وجهة نظر الداخل والخارج في سياق عملية التقييم ويساهم في مواجهة التأثير الشخصي. ويساهم 248 خبيرا من المؤسسات البحثية الرائدة من جميع أنحاء العالم في إنتاج التقارير القطرية.

ولضمان صحة وموثوقية وإمكانية مقارنة التقييم، تخضع كل درجة فردية لعملية مراجعة متعددة الخطوات من قبل الخبراء القُطريين والمنسقين الإقليميين ومجلس إدارة منظمة برتلسمان. ويقوم الخبراء بمراجعة الدرجات والردود لكل من المؤشرات الـ49، حيث في البداية يقوم المنسقون الإقليميون بفحص المتحوى للتأكد من أنه كامل ومتسق.

وتخضع النقاط القُطرية لمرحلة المراجعة داخل الإقليم تتبعها المراجعة ما بين الأقاليم وتصنيف مجموع النقاط.

البلدان الخاضعة للتقييم

137 دولة وإقليما.

البيانات المتاحة

صدرت النسخة الأولى من مؤشر التحول الصادر عن مؤسسة برتلسمان عام 2003، ومنذ حينها أصبح يصدر كل عامين.

أحدث بيانات مؤشر مؤسسة برتلسمان للتحول متوفرة للجمهور على الموقع:

<https://www.bti->

[project.org/content/en/downloads/data/BTI%202020%20Scores.xlsx](https://www.bti-project.org/content/en/downloads/data/BTI%202020%20Scores.xlsx).

4. تصنيف المخاطر للدول، الصادر عن وحدة التحريات الإقتصادية التابعة لمجموعة الإيكونوميست
(Economist) للعام 2020

الرمز: EIU

سنة الإصدار: 2020

نوع التقييم: تقييم المخاطر إستنادا للمؤشرات النوعية والكمية.

مصدر البيانات: وحدة التحريات الإقتصادية

تأسست وحدة التحريات الإقتصادية عام 1946، بصفتها مركزا للأبحاث تابع لصحيفة The Economist. ومنذ حينها، نما المركز ليصبح شركة إستشارية وبحثية عالمية تعمل على نشر التحريات الإقتصادية لصالح صناع القرار في أنحاء العالم. ويعمل فيها 650 من المحليين المساهمين بدوام كامل في أكثر من 200 دولة / إقليما.

ويهدف تصنيف المخاطر للدول، الى التحليل المعمق وفي الوقت المناسب للمخاطر المالية في أكثر من 140 دولة.

وتعتمد وحدة التحريات الإقتصادية التابعة لمجموعة الإيكونوميست على فريق من الخبراء ومقره أساسا في لندن (وأیضا في نيويورك وهونغ كونغ وبكين وشنغهاي) وتدعمه شبكة عالمية من المختصين في الشؤون القطرية. ويقوم كل محلل قُطري بتغطية دولتين / إقليمين أو ثلاثة كحد أقصى. وتخضع التقارير الإقتصادية والسياسية الصادرة عن وحدة التحريات لعملية مراجعة دقيقة قبل نشرها.

الأسئلة المتعلقة بالفساد

تشمل الأسئلة التوجيهية المحددة ما يلي:

- هل توجد إجراءات واضحة ومساءلة تضبط عمليات تخصيص المال العام واستخدامه؟

- هل تسيء الوزارات / الموظفون العموميون التصرف في المال العام لتحقيق أغراض شخصية أو حزبية؟
- هل هناك أموال معينة لا تخضع للمساءلة؟
- هل يوجد سوء تصرف في الموارد العامة بشكل عام؟
- هل تتوفر خدمة مدنية مهنية أو أن الحكومة تقوم بشكل مباشر بتعيين أعداد كبيرة من المسؤولين؟
- هل توجد هيئة مستقلة تتولى مراقبة الحسابات المتعلقة بالتصرف في المال العام؟
- هل توجد سلطة قضائية مستقلة تملك صلاحية مقاضاة الوزراء والموظفين العموميين على خلفية سوء التصرف في الموارد؟
- هل جرت العادة أن تُدفع الرشاوى للحصول على العقود وتحقيق منافع خاصة؟

الدرجات

يتم إعطاء الدرجات في شكل أعداد صحيحة على مقياس يتراوح بين 0 (معدل منخفض جدا للفساد) و4 (معدل مرتفع جدا للفساد).
وتعتبر هذه الدرجة مقياسا عاما مركبا للفساد يشمل تقييما لجميع المجالات المشمولة بالأسئلة الإرشادية.

البلدان الخاضعة للتقييم

131 دولة / إقليما للعام 2020

المعلومات المتاحة

تصدر وحدة التحريات الاقتصادية تصنيف المخاطر للدول منذ أوائل ثمانينات العقد الماضي. وتصدر المستجبات الموجزة شهريا لـ 100 دولة وربع سنوية لبقية الدول. ويعتمد مؤشر مدركات الفساد على البيانات المتعلقة بمعدلات الخطر المتاحة منذ أكتوبر 2020.

والبيانات متاحة للمشاركين في خدمة تصنيف المخاطر للدول التابعة لوحدرة التحريات الإقتصادية في

الرابط: <http://www.eiu.com>

5. تقرير فريدم هاوس (Freedom House) حول الدول التي تمر بمرحلة إنتقالية للعام 2020

الرمز: FH

سنة الإصدار: 2020

نوع التقييم: تقييم نوعي لآراء الخبراء

مصدر البيانات: فريدم هاوس (Freedom House)

تأسست المنظمة عام 1941، وهي منظمة رقابية مستقلة تعمل على تعزيز انتشار الحريات في جميع أنحاء العالم. وتدعم المنظمة التغيير الديمقراطي وترصد الحريات، وتدعو الى إرساء الديمقراطيات واحترام حقوق الإنسان.

ويقيس تقرير الدول التي تمر بمرحلة إنتقالية إرساء الديمقراطية في 29 دولة ومنطقة إدارية في جميع أنحاء أوروبا الوسطى وفي الدول المستقلة حديثا. ويركز هذا التقرير على التقدم المحرز في إرساء الديمقراطية والإنتكاسات. ويركز كل تقرير على المجالات التالية: الحكم الديمقراطي الوطني والعملية الإنتخابية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة والحكم الديمقراطي المحلي والإطار القضائي والإستقلالية والفساد.

وتصدر مسوحات الدول التي تمر بمرحلة إنتقالية عن موظفي Freedom House ومستشاريها. وكانت السلطات المختصة قد زكّت المستشارين من بين المختصين الإقليميين والقُطريين. واستُخدمت مجموعة من المصادر عند تجميع بيانات التقرير التي تشمل مؤسسات الإقراض متعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية الأخرى والصحف والمجلات المحلية وبيانات حكومية منتقاة.

الأسئلة المتعلقة بالفساد

يُطلب من خبراء Freedom House معاينة مجموعة من الأسئلة الإرشادية، منها الأسئلة التالية:

- هل طبقت الحكومة مبادرات فعالة لمكافحة الفساد؟
- هل تتأى الدولة بنفسها عن التدخل المفرط في الإقتصاد الحر للبلاد؟
- هل تخلو الحكومة من الإجراءات البيروقراطية المفرطة من قبيل الضوابط المبالغ فيها وشروط التسجيل وآليات التحكم الأخرى التي تعزز فرص ظهور الفساد؟
- هل هناك قيود كبيرة على مشاركة المسؤولين الحكوميين في الحياة الإقتصادية؟
- هل هناك قوانين كافية تستوجب التصريح بالمكاسب المالية وتمنع تضارب المصالح؟
- هل تقوم الحكومة بالإعلان عن الوظائف والعقود؟
- هل تنفذ الدولة إجراءات تشريعية أو إدارية، خاصة منها الإجراءات التي لا تستهدف المنافسين السياسيين، لمنع فساد الموظفين الحكوميين والعموميين والتحقيق في حالات الفساد وملاحقة الفساد قضائياً.
- هل يتمتع المبلغون عن الفساد والناشطون في مكافحة الفساد والمحققون والصحفيون بحماية قانونية تجعلهم يبلغون عن حالات الرشوة والفساد بأريحية؟
- هل تحظى إدعاءات الفساد بتغطية مكثفة وواسعة النطاق في وسائل الإعلام؟
- هل يعبر الرأي العام عن الإستياء الشديد إزاء الفساد المستشري في الجهات الرسمية؟

الدرجات

تتراوح الدرجات بين أدنى درجة وهي 1 (أدنى مستويات الفساد) الى 7 (أعلى مستويات الفساد) وتشمل أنصاف النقاط في الدرجات الوسطى (مثل 3.25).

وتعتبر هذه الدرجة مقياساً عاماً ومركباً للفساد يشمل تقييماً لكل المجالات المشمولة بالأسئلة الإرشادية.

وأسندت منظمة Freedom House لكل الدول الـ 29 المشمولة بالتقرير معدلات رقمية وفقاً للأصناف السبعة الواردة أعلاه، وذلك بالتشاور مع القائمين على صياغة التقرير والمجلس المكون من مستشارين أكاديميين ومجموعة من الخبراء الإقليميين الذين يتولون مهام المراجعة. وتستند المعدلات الى مقياس يتراوح بين 1 و 7 نقاط، حيث تمثل النقطة 1 مستوى من التقدم الديمقراطي.

ويطرح القائمون على صياغة التقارير القطرية الفردية معدلات أولية وفقا للأصناف السبعة المشمولة بالدراسة، مع الحرص على توفير الأدلة الجوهرية في حال اقتراح تغيير للدرجة. ثم ترسل كل مسودة تقرير لعدة خبراء مراجعة إقليميين يقومون بالتعليق على تغيير الدرجات وتقييم جودة تبرير ذلك في نص التقرير. وعلى مدار اجتماع يستغرق يومين، يناقش المجلس الإستشاري الأكاديمي لمنظمة Freedom House جميع الدرجات ويقيمها. وتتاح الفرصة لصائغي التقرير لمناقشة أية مراجعة للدرجات في حال اختلافها مع الأصل بأكثر من 0.50 نقطة.

يمكن ايجاد المزيد المعلومات في الرابط هنا:

<https://freedomhouse.org/reports/nations-transit/nations-transit-methodology>.

البلدان الخاضعة للتقييم

جرى تصنيف 29 دولة / إقليما عام 2020.

المعلومات المتاحة

يُنشر التقرير سنويا منذ عام 2003.

ويمكن مراجعة أحدث نسخة منه على الموقع:

https://freedomhouse.org/sites/default/files/2020-04/05062020_FH_NIT2020_vfinal.pdf.

يغطي التقرير البيانات الواردة بشأن الدول التي تمر بمرحلة إنتقالية خلال الفترة الممتدة من الأول من يناير الى ديسمبر 2019.

البيانات منشورة للمجهور في الرابط التالي:

: https://freedomhouse.org/sites/default/files/2020-04/All_Data_Nations_in_Transit_NIT_2005-2020_for_website.xlsx.

6. تصنيف المخاطر للدول الصادر عن منظمة غلوبال إنسايت (Global Insight) للعام 2019

الرمز: GI

سنة الإصدار: 2019

نوع التقييم: تقييم الخبراء في مجال الأعمال التجارية

مصدر البيانات: الخدمة العالمية لتقييم المخاطر التابعة لمنظمة HIS Global Insight

تأسست غلوبال إنسايت سنة 1959، وهي شركة عالمية للمعلومات توظف أكثر من 5100 شخص من أكثر 30 دولة في أنحاء العالم. وتقدم مجموعة واسعة من الخدمات الإلكترونية تشمل تحليل الإقتصادات الكلية والمخاطر القطرية والقطاعات الفردية.

ويصدر مؤشر المخاطر والأوضاع الإقتصادية لشركة غلوبال إنسايت منذ العام 1999، ويقدم تحليلاً مبنياً على ستة عوامل للمخاطر في أكثر من 200 دولة / إقليم. والعوامل الستة هي: سياسية وإقتصادية وقانونية وضريبية ومتعلقة بالمخاطر الأمنية. وتستمد درجة مؤشر مدركات الفساد المتعلقة بمخاطر الفساد من مؤشرات المخاطر والأوضاع الإقتصادية لشركة غلوبال إنسايت.

ويتولى أكثر من 100 مختص قطري من داخل الشركة إجراء التقييمات، مستندين في ذلك الى آراء خبراء وزبائن وأطراف أخرى من خارج الشركة ومن داخل البلاد. وتعكس الدرجات آراء خبراء الشركة إزاء عمق الأشكال القابلة للمقارنة بين الدول / الأقاليم. وتُقيم الدرجات النطاق الواسع للفساد، سواء دفع الرشاوى الصغيرة أو الفساد المنتشر على أعلى مستويات المنظومة السياسية، وتستند الدرجة المُسندة لكل دولة الى التقييم النوعي للفساد في كل دولة / إقليم.

الأسئلة المتعلقة بالفساد

يُطلب من الخبراء تقييم:

خطر تعرض الأفراد / الشركات لخطر الرشوة أو غيرها من الممارسات الفاسدة الأخرى خلال القيام بالمعاملات التجارية، على غرار تأمين العقود الرئيسية الى السماح بتوريد / تصدير منتج صغير أو المعاملات الورقية اليومية. ومن شأن ذلك تهديد قدرة الشركة على العمل في دولة ما، أو يعرضها لعقوبات قانونية أو تنظيمية أو تشويه للسمعة.

الدرجات

تتراوح الدرجات من أدنى نقطة 1.0 (أقصى درجات الفساد) الى 5.0 (أدنى درجات الفساد) ويتيح الحصول على أنصاف الدرجات في الدرجات الوسطى (مثلا: 3.5).

البلدان الخاضعة للتقييم

أسندت الدرجات الى 204 دولة / إقليم.

يتم مراجعة وتقييم النتائج التي يقدمها محللون قُطريون من متخصصي المخاطر في شركة غلوبال إنسايت على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

المعلومات المتاحة

أصبح نظام تصنيف المخاطر القُطري متاحا منذ العام 1999، ويتم الإحتفاظ به باستمرار.

يمكن الحصول على بيانات مؤشر مدركات الفساد 2019 من شركة غلوبال إنسايت من خلال بوابة مؤشرات الحوكمة العالمية التابعة للبنك الدولي، لأن الشركة توقفت في عام 2015 عن تزويد البيانات لمنظمة الشفافية الدولية.

يمكن الإطلاع على البيانات المستخدمة لمؤشر مدركات الفساد في الرابط التالي:

<http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/downloadFile?fileName=WMO.xlsx>.

وتتوفر البيانات التفصيلية لزبائن قسم التحريات القُطرية التابع لشركة IHS في الرابط التالي:

<http://www.ihs.com/products/global-insight/country-analysis/>

7. الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2020

الرمز: IMD

سنة الإصدار: 2020

نوع التقييم: استطلاع آراء المسؤولين التنفيذيين.

مصدر البيانات: المعهد الدولي للتنمية الإدارية - مركز القدرة التنافسية في العالم

يحتل المعهد الدولي للتنمية الإدارية أعلى المراتب بين المعاهد المختصة في الأعمال ويتحلى بالخبرة في مجال تنمية قدرات القادة العالميين عن طريق التعليم التنفيذي عالي التأثير. ويركز المعهد كليا على التنمية التنفيذية الحقيقية، من خلال توفير خدمات بجودة سويسرية وبآفاق عالمية. كما يتمتع المعهد الدولي للتنمية الإدارية بنهج مرن وفعال حسب الطلب.

يحتل المعهد الدولي للتنمية الإدارية (www.imd.org) المرتبة الأولى ضمن البرامج المفتوحة في العالم (وفقا لصحيفة "الفاينانشال تايمز" 2008 - 2013).

يقيس الكتاب السنوي القدرة التنافسية في العالم، ويضع تصنيفا للدول ويعاين أيضا مدى تأثير المناخ الإقتصادي والسياسي والإجتماعي على القدرة التنافسية للشركات. وتستند الدراسة الى 333 معيارا لرسم صورة متعددة الأوجه للقدرة التنافسية للدول، والتي يُعرفها معهد التنمية الإدارية على أنها: "مجال من مجالات المعارف الإقتصادية، يقوم بتحليل الوقائع والسياسات التي تبلور قدرة بلد ما على تهيئة مناخ مستدام يساهم في استحداث القيم للمؤسسات الموجودة فيه وتعزيز الإزدهار في صفوف مواطنيه."

ويشمل الكتاب السنوي عددا كبيرا من البيانات المُثبتة الى جانب استطلاع آراء كبار القادة في مجال الأعمال الذين يعكسون معا شريحة متنوعة من أوساط الأعمال في البلاد. ويتواصل المعهد مع الشركات المحلية والأجنبية التي تعمل في اقتصادات معينة، ويستطلع آراء الأطراف الوطنية والأجنبية الموجودة في البلاد لإضفاء المنظور الدولي على المناخ المحلي. ففي عام 2020، استجاب أكثر من

6000 مسؤولاً تنفيذياً في مجال الأعمال. ويعمل مركز القدرة التنافسية بالتعاون مع 64 مؤسسة شريكة في أنحاء العالم لضمان صحة البيانات وجدواها.

معلومات إضافية حول المنهجية، متوفرة للتحميل على الموقع

<https://www.imd.org/globalassets/wcc/docs/2020/wcc-site/methodology-and-principles-wcc-2020.pdf>.

السؤال المتعلق بالفساد

طرح السؤال التالي على المشاركين في استطلاع الرأي:

"الرشوة والفساد: موجودان أم لا؟"

الدرجات

تُمنح الردود وفقاً لمقياس يتراوح بين 1 و6 نقاط والذي يحول فيما بعد إلى مقياس يتراوح بين 0 و10، حيث تمثل النقطة 0 أعلى مستويات الفساد المدركة والنقطة 10 أدناها.

البلدان الخاضعة للتقييم

36 دولة / إقليم في أنحاء العام عام 2020

المعلومات المتاحة

ينشر الكتاب السنوي للتنافسية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية سنوياً منذ عام 1989.

وجرى تجميع البيانات خلال الفترة الممتدة من فبراير إلى إبريل 2020.

البيانات متوفرة لزبائن المعهد الدولي للتنمية الإدارية المهتمين بالكتاب السنوي للتنافسية في شكل حزمة من الخدمات الإلكترونية:

<https://worldcompetitiveness.imd.org/>

8. الشركة الإستشارية في تقييم المخاطر السياسية والإقتصادية 2020

الرمز: PERC

سنة الإصدار: 2020

نوع التقييم: إستطلاع آراء المسؤولين التنفيذيين.

مصدر البيانات: الشركة الإستشارية لتقييم المخاطر السياسية والإقتصادية.

تختص هذه الشركة الإستشارية للمخاطر السياسية الإقتصادية بالمعلومات الإستراتيجية للأعمال التجارية والتحليل للشركات التي تعمل في دول شرق وجنوب شرق آسيا. ومن بين خدماتها، تصدر الشركة مجموعة متنوعة من التقارير المتعلقة بالمخاطر عن الدول الآسيوية، حيث تركز بشكل أساسي على العناصر الإجتماعية والسياسية الجوهرية مثل: الفساد وحقوق الملكية الفكرية والمخاطر وجودة العمل ومواطن القوة والضعف الأخرى الموجودة في منظومة الدول / الأقاليم الآسيوية كل على إنفراد. وتنتشر الشركة نشرات إخبارية مرة كل أسبوعين عن مختلف المسائل، وهي متاحة للمشاركين. وتُجمع البيانات وفقا لاستطلاع آراء المسؤولين التنفيذيين من الأوساط المحلية والأجنبية في مجال الأعمال. ويتم جمع الردود إما من خلال مقابلات مباشرة أو من خلال الردود على رسائل البريد الإلكتروني من المستهدفين المحددين الذين وقع عليهم الاختيار من بين مختلف الغرف التجارية الوطنية، والمؤتمرات وقوائم أسماء الأشخاص. وأسند لكل المشاركين في الإستطلاع درجات وتعليقات فقط للدول التي يقيمون فيها في الوقت الراهن. ويشمل المجيبين من كل دولة، مسؤولين تنفيذيين محليين من مواطني الدول المعنية وأكاديميين ومسؤولين تنفيذيين أجانب.

الأسئلة المتعلقة بالفساد

"ما هي الدرجة التي تمنحها لتفشي الفساد في الدولة التي تعمل فيها؟"

الدرجات

تندرج الردود على السؤال في مقياس يتراوح بين 0 (لا وجود لهذه المشكلة)، 10 (مشكلة خطيرة).

البلدان الخاضعة للتقييم

خضع 15 بلدا / إقليما من آسيا والمحيط الهادىء، إضافة الى الولايات المتحدة لاستطلاع الرأي عام 2020.

وطُرحت نفس الأسئلة ومنهجية الإستطلاع في كل دولة خضعت للتقييم. وتقوم النتائج على 1,798 إجابة فيها ما لا يقل عن 100 رد من كل دولة باستثناء كمبوديا (45 إجابة) ومكاو (98 إجابة)

المعلومات المتاحة

أُطلق هذا الإستطلاع منذ أكثر من 20 عاما، ويصدر بصفة سنوية.

وجرى تجميع البيانات لمؤشر مدركات الفساد عام 2020 ضمن استطلاع رأي أُجري خلال الفترة الممتدة من فبراير إلى مارس 2020.

وهذه البيانات متوفرة للمشاركين في الرابط التالي:

<http://www.asiarisk.com/subscribe/ai/ai1040.pdf>

9. الدليل العالمي لمخاطر الدول الصادر عن مؤسسة خدمات المخاطر السياسية للعام 2020

الرمز: PRS

سنة الإصدار: 2020

نوع التقييم: تقييم المخاطر

مصدر البيانات: مؤسسة خدمات المخاطر السياسية

من مقرها في ضواحي سيراكوز بنيويورك، ركزت المجموعة منذ إنشائها عام 1979 باستمرار على تحليل المخاطر السياسي.

ومنذ عام 1980، تصدر المجموعة شهريا الدليل العالمي لمخاطر الدول درجات المخاطر المالية والإقتصادية والسياسية للدول / الأقاليم التي تحظى بأهمية لدى الشركات الدولية. ويرصد الدليل حاليا 140 دولة / أقليم. وتشكل درجات الدليل أساس نظام الإنذار المبكر للفرص والمخاطر حسب كل بلد. ويجمع العاملون في الدليل، المعلومات السياسية ويحولونها الى نقاط المخاطر استنادا الى نسق تقييمي متسق. وتشكل تقييمات المخاطر السياسية وغيرها من المعلومات السياسية الأخرى أساس معدلات المخاطر في الدليل. وبالتالي يمكن للمستخدم النظر في المعلومات والبيانات لتقييم الدرجات وفقا لتقييمهم الخاص، أو وفقا لنظام آخر لإسناد درجات المخاطر.

الأسئلة المتعلقة بالفساد

هذا الدليل هو لتقييم الفساد في المنظومة السياسية، حيث أن أكثر أشكال الفساد التي يواجهها رجال الأعمال بشكل مباشر هو الفساد المالي في شكل مطالب لمبالغ معينة ورشا مرتبطة برخص الإستيراد والتصدير أو مراقبة التبادلات أو التقييم الضريبي أو الحماية الأمنية أو القروض. ويقاس هذا الدليل في الغالب الفساد الحقيقي أو المحتمل الذي يظهر في شكل محسوبية أو محاباة أو تسهيل الحصول على وظيفة أو تبادل الخدمات أو التمويل السري للأحزاب أو العلاقات الوثيقة المشبوهة بين عالم السياسة والأعمال.

الدرجات

تسند درجات الفساد على مقياس من 0 (أحتمال مخاطر عالية) إلى 6 (إحتمال أدنى للمخاطر) شهريا. وأيضا تُستخدم أنصاف النقاط في هذا المقياس. ثم يقع تصنيف الدرجات الشهرية باستخدام معدل بسيط للحصول على درجة واحدة تُسند للدولة.

البلدان الخاضعة للتقييم

يُسند الدليل درجات لـ 140 دولة شهريا.

ولضمان الإتساق بين الدول / الأقاليم على مر الزمن، يتولى محررو الدليل اسناد النقاط على أساس سلسلة من الأسئلة المجهزة مسبقا لكل عنصر من عناصر المخاطر.

المعلومات المتاحة

نشأ نموذج الدليل عام 1980 والبيانات تتاح بشكل شهري.

وتشكل بيانات مؤشر مدركات الفساد للعام 2020 تصنيفا متمخضا عن تقييمات تجري كل ثلاثة أشهر خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 2018 الى أغسطس 2019.

وتُتاح البيانات لمستخدمي الدليل في الرابط التالي: www.prsgroup.com

10. تقييم سياسات ومؤسسات الدول للعام 2019 الصادر عن البنك الدولي

الرمز: WB

سنة الإصدار: 2019

مصدر البيانات: البنك الدولي

تأسس البنك الدولي سنة 1944، ومقره في العاصمة واشنطن. ويعمل في البنك أكثر من 10 آلاف موظف في أكثر من 100 مكتب في العالم. ويتكون البنك الدولي من مؤسستين إنمائيتين: البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التنمية الدولية. ويهدف البنك الدولي للإنشاء والتعمير الى الحد من الفقر في البلدان الفقيرة ذات الدخل المتوسط والتي تحتاج الى قروض، بينما تركز مؤسسة التنمية الدولية على أفقر البلدان في العالم.

وتقوم السياسة القطرية وتقييم المؤسسات بتصنيف جميع الدول المشمولة في مؤسسة التنمية الدولية استنادا الى مجموعة من 16 معيار جُمعت في أربع كُتل: (أ) الإدارة الإقتصادية ب) السياسة الهيكلية ج) سياسات الإدماج الإجتماعي والإنصاف د) إدارة القطاع العام والمؤسسات العمومية. وترتكز المعايير على تحقيق التوازن بين استيعاب تلك العوامل الحاسمة في تعزيز النمو والحد من الفقر مقابل تجنب العبء غير الضروري على عملية التقييم.

وتمثل الدرجات نتاج تقدير الموظفين ولا تعكس بالضرورة آراء مجلس إدارة البنك الدولي أو الحكومات التي يمثلونها. وأعد البنك الدولي إرشادات لمساعدة الموظفين على تقييم أداء الدول من خلال تقديم تعريف لكل معيار ووصف مفصل لكل مستوى للتصنيف. ويتولى موظفو البنك الدولي تقييم الأداء الفعلي للبلدان بناء على المعايير ويُسندون لها درجة. وتعكس الدرجات مجموعة متنوعة من المؤشرات والملاحظات والآراء التي تركز الى معرفة الموظفين بالدولة المُكتسبة من البنك الدولي أو من خارجه، وإلى المؤشرات ذات الصلة المتاحة للعلن.

الأسئلة المتعلقة بالفساد

يُطلب من الخبراء تقييم:

الشفافية والمساءلة والفساد في القطاع العام.

"يقيم المعيار مدى مساءلة المسؤولين التنفيذيين، أمام ناخبيهم وأمام السلطتين التشريعية والقضائية، حول استخدام الأموال وتبعات تصرفاتهم ومدى مساءلة الموظفين العموميين عن استخدام الموارد واتخاذ القرارات الإدارية والنتائج التي تم التوصل إليها. ويتم تعزيز هذين المستويين من المساءلة من خلال ضمان الشفافية في اتخاذ القرارات وفي المؤسسات العمومية للمراقبة الحسابات، ومن خلال النفاذ إلى المعلومات ذات الصلة في وقت مناسب، إضافة إلى الخضوع للرقابة العامة والإعلامية. ومن شأن تعزيز مستويات المساءلة والشفافية تفويض الفساد أو سوء استخدام المناصب العمومية لتحقيق مكاسب شخصية. ويتعين تقدير وزن الحكومات الوطنية والفرقية بشكل مناسب."

ويتم تصنيف كل من الأبعاد الثلاثة على نحو منفصل:

(أ) مساءلة السلطة التنفيذية على أساس إشرافها على المؤسسات ومساءلة الموظفين العموميين على أساس أدائهم.

(ب) قدرة المجتمع المدني على الوصول إلى المعلومات فيما يتعلق بالشؤون العامة.

(ج) الإستحواذ على الدولة من أصحاب المصالح الشخصية الضيقة.

وبالنسبة للتصنيف الكلي، تُقاس كل من هذه الأبعاد على قدم المساواة.

يمكن مراجعة المزيد من المعلومات حول المنهجية على الموقع:

<http://pubdocs.worldbank.org/pubdocs/publicdoc/2015/6/55935143515>

[9340828/cpia14-webFAQ14.pdf](http://pubdocs.worldbank.org/pubdocs/publicdoc/2015/6/55935143515)

الدرجات

يتراوح مقياس التصنيف بين 1 (مستوى ضعيف للشفافية) الى 6 (مستوى عال للشفافية)، ويشمل أنصاف النقط في الدرجات الوسطى (مثلا: 3.5). وتكون الدرجة مجموع الأبعاد الثلاثة للفساد في مختلف المؤسسات الحكومية على الصعيدين الوطني والفرعي في الدولة / الإقليم.

البلدان الخاضعة للتقييم

أسندت الدرجات لـ75 دولة في تقييم السياسة القُطرية والمؤسسات عام 2019. وتضمنت عملية إعداد التصنيفات مرحلتين:

أ) مرحلة تحديد أسس المقارنة، حيث تُسند درجات لعينة صغيرة تمثيلية من الدول ضمن عملية مُكثفة تشمل كامل أقسام البنك. ب) في المرحلة الثانية تُسند درجات للبلدان المتبقية باستخدام الدرجات المعيارية المستقاة كدلائل إرشادية. ويشرف نائب رئيس قسم الخدمات القُطرية وسياسة العمليات في البنك الدولي على هذه العملية.

المعلومات المتاحة

صدر أول تقييم للسياسة القُطرية والمؤسسات عام 2005 في شكله الحالي، وأصبح يصدر سنويا. وعادة تبدأ عملية إسناد الدرجات في الخريف وتنتهي في ربيع العام التالي. وتغطي الدرجات التي صدرت في أغسطس 2019 أداء الدول في العام 2019. البيانات متوفر للجمهور على الإنترنت في الرابط التالي:

http://databank.worldbank.org/data/download/CPIA_excel.zip.

11. إستطلاع الرأي التنفيذي للمنتدى الإقتصادي العالمي لعام 2019

الرمز: WEF

سنة الإصدار: 2019

نوع التقييم: استطلاع آراء المسؤولين التنفيذيين في قطاع الأعمال

مصدر البيانات: المنتدى الإقتصادي العالمي هو منظمة دولية مستقلة تعمل على تحسين الأوضاع في العالم من خلال إشراك قطاع الأعمال والأوساط الأكاديمية والسياسية وقادة آخرين في المجتمع في بلورة البرامج العالمية والإقليمية والصناعية. تأسس المنتدى عام 1971 كمؤسسة غير ربحية مقرها في جنيف بسويسرا، ولا يرتبط المنتدى بمصالح حزبية أو سياسية أو قومية.

واستطلاع الرأي التنفيذي هو المسح السنوي الذي يجريه المنتدى الإقتصادي للمسؤولين التنفيذيين في قطاع الأعمال. وشهد الإستطلاع تطورات على مر الزمن، بحيث يشمل نقاط بيانات جديدة ضرورية لإنجاز المؤشر العالمي للقدرة التنافسية ومؤشرات أخرى للمنتدى.

وتعمل شبكة المنتدى للتنافسية والقياس المرجعي بشكل وثيق مع أكثر من 160 معهدا شريكا يشرفون على الإستطلاع في بلدانهم / أقاليمهم. ويتم اختيارهم وفقا لقدراتهم على الوصول الى كبار المسؤولين التنفيذيين في الأعمال التجارية ولفهمهم لبيئة الأعمال الوطنية والتزامهم بأبحاث حول التنافسية. وهذه المعاهد الشريكة، في أغلبها، أقسام ذائعة الصيت مختصة في علوم الإقتصاد وجزء من الجامعات الوطنية أو المعاهد المستقلة للأبحاث أو منظمات تعمل في قطاع الأعمال. وتجري الإستطلاعات بموجب توجيهات مفصلة ترمي الى جمع عينة مُرتبة حسب قطاع الأنشطة وحجم الشركة. وتتم مراجعة عملية إجراء الإستطلاع سنويا، كما تخضع للمراجعة الخارجية بشكل سنوي، حيث خضعت للمراجعة في عامي 2008 و2012 من قبل شركة استشارية معروفة ذات اختصاص في الإستطلاعات. يرجى الإطلاع على الفصل 1.3 من التقرير العالمي للقدرة التنافسية 2013 - 2014 للحصول على المزيد

من التفاصيل www.weforum.org/gcr.

الأسئلة المتعلقة بالفساد

طرح السؤالان التاليان على المشاركين في استطلاع الرأي:

(على مقياس يتراوح بين 1 و7 حيث النقطة 1 تعني شائع جدا والنقطة 7 تعني بأنه غير موجود نهائيا).

"في دولتكم، الى أي مدى تنتشر ممارسة الشركات في دفع رشاوى أو مبالغ إضافية غير موثقة مرتبطة بما يلي:

(أ) الإستيراد والتصدير .

(ب) المرافق العامة.

(ج) دفع الضرائب السنوية.

(د) منح العقود والتراخيص العمومية.

(هـ) السعي للحصول على أحكام قضائية مفضلة.

(على مقياس يتراوح بين 1 و7، حيث تشير النقطة 1 الى الإنتشار الواسع ، والنقطة 7 الى الغياب التام لتلك الممارسات).

"في بلدكم. إلى أي مدى تنتشر ممارسات تحويل الأموال العامة الى الشركات أو الأفراد أو المجموعات بسبب الفساد؟"

الدرجات

يُنح المشاركون في الإستطلاع درجة لكل سؤال على مقياس يتراوح بين 1 و7.

يتم احتساب نتائج النقاط من (أ) الى (هـ) من السؤال الأول لوضع درجة واحدة. ثم تُحتسب نتيجة السؤالين في مجموعة واحدة لإعطاء درجة لكل دولة / إقليم.

البلدان الخاضعة للتقييم

سجلت نسخة العام 2019 من الإستطلاع آراء 12,987 من المسؤولين التنفيذيين في 134 اقتصادا وما بين يناير وإبريل 2019، جرى مسح ثلاثة بلدان إضافية مقارنة بالنسخة السابقة (بربادوس والغابون ومدغشقر) ودولتان غير مشمولة هذا العام (ليبيريا وسيراليون).

وأجرى الإستطلاع في كل دولة / إقليم بموجب توجيهات العينة، وبالتالي تم على نحو يتسق مع كل أنحاء العام في نفس العام.

المعلومات المتاحة

يجري المنتدى الإستطلاع السنوي على امتداد أكثر من 20 عاما. وتم جمع البيانات في استطلاع أُجري خلال الفترة الواقعة بين يناير وأبريل 2018. ونفس البيانات المصنفة مُتاحة في ملحق التقرير العالمي عن القدرة التنافسية. وفيما يتعلق بحسابات مؤشر مدركات الفساد، لعام 2019 تُتاح البيانات المُصنفة على المستوى الجزئي من استطلاع آراء المسؤولين التنفيذيين لمنظمة الشفافية الدولية عن طريق المنتدى. وفيما يلي رابط التقرير التنافسية العالمية للعام 2019:

[http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport201](http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf)

[9.pdf.](http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf)

12. مؤشر سيادة القانون الصادر عن المشروع العالمي للعدالة 2020

الرمز: WJP

سنة الإصدار: 2020

نوع التقييم: استطلاع آراء الخبراء

مصدر البيانات: المشروع العالمي للعدالة

المشروع العالمي للعدالة هو منظمة مستقلة غير ربحية، تعمل على تعزيز سيادة القانون لتنمية المجتمعات من حيث الفرص والتكافؤ. تُكرس جهود المشروع متعدد الجنسيات والتخصصات لوضع برامج عملية دعماً لسيادة القانون في أنحاء العالم. ويستند عمل المشروع الى ركيزتين متكاملتين: سيادة القانون هي أساس قيام المجتمعات على الفرص والتكافؤ والتعاون متعدد التخصصات، هو أنجع السبل لإحراز التقدم في تدعيم سيادة القانون.

ويمثل مؤشر سيادة القانون التابع للمشروع الأداة التقييمية التي وضعها المشروع لطرح صورة مفصلة وشاملة لمدى التزام الدول / الأقاليم بسيادة القانون في الممارسة العملية. ويعرض المؤشر معلومات مفصلة وبيانات أصلية تتعلق بأبعاد سيادة القانون، والتي من شأنها أن تمكن أصحاب المصلحة من تقييم التزام بلاد ما بسيادة القانون في الممارسة العملية، والتعرف على مواطن القوة والضعف في دولة ما مقارنة مع بلدان أخرى تمر في نفس الظروف، إضافة الى تتبع التغيرات التي تطرأ على مر الزمن.

وتعتبر تصنيفات ودرجات المؤشر نتاج عملية تجميع البيانات وتصنيفها بشكل محكم. وتتمخض البيانات عن استطلاع عام للرأي العام في العالم واستبيانات تفصيلية موجهة للخبراء المحليين (محترفون أو أكاديميون من داخل البلاد ممن يحظون بخبرة في مجال القانون المدني والتجاري والعدالة الجنائية وقانون العمل والصحة العامة).

الأسئلة المتعلقة بالفساد

المؤشر 2: غياب الفساد

يُطرح ما مجموعه 53 سؤالاً على الخبراء حول مدى استخدام المسؤولين الحكوميين للوظائف العمومية لتحقيق مكاسب شخصية. وتخص هذه الأسئلة مجموعة متنوعة من القطاعات الحكومية، بما فيها منظومة الصحة العامة والهيئات التنظيمية والشرطة والمحاكم.

تُصنف الأسئلة الفردية وفقاً لأربعة مؤشرات فرعية:

- 1.2 المسؤولين الحكوميين في السلطة التنفيذية لا يستغلون الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية.
- 2.2 المسؤولين الحكوميين في السلطة القضائية لا يستغلون الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية.
- 3.2 المسؤولين الحكوميين في الشرطة والجيش لا يستغلون الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية.
- 4.2 المسؤولين الحكوميين في السلطة التشريعية لا يستغلون الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية.

أُخذت الدرجات التي قدمها الخبراء في حسابات مؤشر مدركات الفساد فقط. وبعدها جرى جمع المؤشرات الفرعية الأربعة للتوصل إلى درجة واحدة.

الدرجات

تُسند الدرجات ضمن مقياس متواصل من أدنى درجة وهي 0 إلى أعلى درجة وهي 1.

لمزيد من المعلومات، انظر أحدث تقارير المشروع العالمي للعدالة على

الموقع: <https://worldjusticeproject.org/sites/default/files/documents/WJP->

ROLI-2020-Online_0.pdf.

البلدان الخاضعة للتقييم

أُسندت درجات لـ 128 دولة في مؤشر سيادة القانون للعام 2020.

وُضع هذا المؤشر عن قصد للتطبيق في الدول التي تشهد نُظماً اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية مختلفة للغاية.

المعلومات المتاحة

صدرت النسخة الأولى عام 2010، مع تعديل طفيف في المنهجية والبلدان الخاضعة للتقييم. وتم تجميع البيانات المستخدمة لحساب هذا المؤشر في الفترة ما بين مايو وأكتوبر 2019 من خلال مسح شمل أكثر من 4,000 خبير. وتتوفر البيانات المجمعة على الإنترنت في الرابط التالي:

https://worldjusticeproject.org/sites/default/files/documents/FINAL_2020_wjp_rule_of_law_index_HISTORICAL_DATA_FILE_1.xlsx.

وبالنظر إلى أن مؤشر مدركات الفساد يأخذ في الاعتبار إجابات الخبراء من مسح المشروع العالمي للعدالة، تمنح منظمة الشفافية الدولية إمكانية الوصول إلى إجابات الخبراء غير المصنفة وغير المتاحة للعموم.

13. مشروع أنماط الديمقراطية 2020

الرمز: VDEM

سنة الإصدار: 2020

نوع التقييم: استطلاع آراء الخبراء

مصدر البيانات: جامعة Gothenburg ومعهد V-Dem وجامعة Notre Dame.

مشروع أنماط الديمقراطية (V-Dem) هو نهج جديد يرمي الى وضع مفهوم واضح للديمقراطية والى قياسها. ويقدم هذا المشروع مجموعة بيانات مصنفة ومتعددة الأبعاد تعكس تعقيد مفهوم الديمقراطية بصفته منظومة حكم لا تقتصر على مجرد وجود الانتخابات. ويميز مشروع V-Dem بين سبعة مبادئ سامية للديمقراطية: المبادئ الانتخابية والليبرالية والتشاركية والتداولية والمكرسة للمساواة وللأغلبية وللتوافق، ويجمع بيانات لقياس تلك المبادئ.

ويمثل هذا المشروع التعاون بين أكثر من 3000 خبيرا في أنحاء العالم ويشارك في استضافته قسم العلوم السياسية في جامعة Gothenburg والسويد ومعهد Kellogg في جامعة Notre Dame في الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتعاون مع 4 محققين رئيسيين و15 مدير مشروع يتحملون مسؤوليات خاصة بالمناطق التي تواجه مشاكل، وأكثر من 30 مديرا إقليميا و170 منسقا قُطريا ومساعدون في إجراء الأبحاث و2500 خبيرا قُطريا. ويعتبر مشروع V-Dem أحد اكبر مشاريع جمع بيانات العلوم الإجتماعية المرتكزة الى البحث.

ومنذ إبريل 2019، أصبحت قاعدة بيانات V-Dem تحتوي على أكثر من 27 مليون نقطة معلومات. ومنذ ابريل عام 2019، أصبحت بيانات V-Dem تحتوي على أكثر من 27 نقطة معلوماتية. وانطلاقا من عام 2019، تغطي مجموعة قاعدة البيانات 202 دولة منذ 1789- 2019 مع تحديث سنوي سيُجرى في حوالي نيسان من هذا العام.

الأسئلة المتعلقة بالفساد

سؤال: ما مدى انتشار الفساد السياسي؟ (v2x_corr)

يسري اتجاه مؤشر الفساد في مشروع V-Dem من الأقل فسادا الى الأكثر فسادا (خلافًا لمتغيرات المشروع الأخرى التي عادة ما يكون مسارها من الأقل ديمقراطية الى الأكثر ديمقراطية)، ويشمل مؤشر الفساد مقاييس ستة أنواع مختلفة من الفساد تشمل مختلف المجالات والمستويات في المشهد السياسي، ويميز بين الفساد في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية. وفي المجال التنفيذي، يميز المقياس أيضا بين الفساد المتعلق في معظم الأحيان بالرشوة والفساد الناجم عن الإختلاس. وفي النهاية، يميز بين الفساد في أعلى هرم السلطة التنفيذية (على مستوى الحكام / الحكومات) وفي القطاع العام بصفة عامة. وبهذا، تقيس المعايير مختلف أنواع الفساد الذي يمكن تمييزه: الصغير والكبير والرشوة والسرقعة، والفساد الهادف الى التأثير على وضع القوانين وذلك الذي يؤثر على تنفيذها.

التجميع: يتم التوصل الى هذا المؤشر من خلال أخذ متوسط أ) مؤشر فساد القطاع العام ب) مؤشر فساد السلطة التنفيذية ج) مؤشر الفساد في السلطة التشريعية د) مؤشر الفساد في السلطة القضائية، أي يتم تقدير وزن هذه الجوانب الحكومية الأربعة بنفس القدر في نتائج المؤشر.

الدرجات

تسند الدرجات ضمن مقياس متواصل من 0 (أدنى مستوى للفساد) الى 1 (أعلى مستوى للفساد).

البلدان الخاضعة للتقييم

أسندت درجات لـ 179 دولة لسنة 2019 خلال تحديث المؤشر المستخدم في تحديث مؤشر مدركات الفساد عام 2020.

يعتمد معهد V-Dem على الخبرة النظرية والمنهجية لفريقه حول العالم لاستخراج البيانات بأكثر الطرق موضوعية وموثوقة. ويستند حوالي نصف المؤشرات في مجموعة بيانات V-Dem الى معلومات واقعية يمكن الحصول عليها من الوثائق الرسمية مثل الدستور والمحاضر الحكومية. وبالنسبة لبقية المعلومات فهي تقييمات ذاتية حول مواضيع مثل الديمقراطية وممارسات الحكم والإمتثال للقواعد

القانونية. وفي هذه القضايا، يقدم خمسة خبراء درجاتهم للدولة وللمواضيع المختلفة والحقبة الزمنية التي يجمعون المعلومات عنها.

ولمعالجة التباين في اسناد الدرجات، يعمل معهد V-Dem بشكل وثيق مع أخصائي المنهجيات البحثية في العلوم الإجتماعية، وطور مقياسا من أعلى طراز على النظرية الإفتراضية والذي يعالج الى أقصى حد ممكن هامش الخطأ في التقييم وما يمكن أن يشوب القابلية للمقارنة بين البلدان على مر الزمن. كما يعرض مشروع معهد V-Dem أيضا التقديرات لأعلى وأدنى نقطة، والتي تمثل مجموعة من القيم المحتملة لملاحظة معينة. وفي حال عدم تداخل نطاق ملاحظتين، فإن ذلك يعني أن هناك ثقة نسبية بوجود فارق كبير بينهما. ويختبر معهد V-Dem باستمرار تقنيات جديدة ويطلب التعليقات من الخبراء المختصين في المجال. وعليه، فإن V-Dem على مشارف تطوير مناهج جديدة، كما يستند الى الخبرة الأكاديمية للفريق لتطوير تقنيات مستتيرة نظريا لتجميع المؤشرات في مؤشرات متوسطة وعالية المستوى.

المعلومات المتاحة

يمكن للجمهور الإطلاع على بيانات معهد V-Dem في الرابط التالي:

<https://www.v-dem.net/en/data/data/v-dem-dataset/>.

ويمكن الإطلاع على كتاب التقييم في الرابط التالي:

https://www.v-dem.net/media/filer_public/28/14/28140582-43d6-4940-948f-a2df84a31893/v-dem_codebook_v10.pdf.